ملاحظـــات حول تدريس الفلسفـــة

مرشـد محمد

— ١ —

أولا أنطلق من تحديد الاطار الذي تتم فيه عملية تدريس الفلسفة وهو المدرسة. المدرسة جهاز إيديولوجي للدولة البرجوازية كما كانت الكنيسة بالنسبة للدولة الاقطاعية أي أن المدرسة مؤسسة طبقية ذات وظيفة ايديولوجية. وهذه الوظيفة لا يمكن إعتبارها معزولة عن وظائف أجهزة الدولة قمعية كانت أو إيديولوجية. هذا بالمعنى العام لكن يجب مراعاة وظيفة المدرسة في البلدان المتخلفة من حيث أنها تتحدد كذلك في سياق التبعية، وهذا ما يترتب عنه من طبيعة الأوضاع المزرية التي يشهدها التعليم في هذه البلدان من انعدام العقلانية لا في التفسير ولا في التوجيه ولا في التأطير. وهذا يفضح عجز عملية نقل وتقليد المجتمع البرجوازي وخصائص نظامه التعليمي بشكل متجانس. والخلاصة من هذا الكلام تعني أن البنية التعليمية هي جهاز للدولة يعكس جوانب التمزق، وعدم التجانس التي تعاني منها الفئات السائدة في جهاز الدولة وإن هذا الواقع لابد وأن ينعكس على عملية التمدرس بحيث يتجلى بما يتميز به التعليم من تراكم، وبعد عن الواقع، وما تتميز به وسائل التلقين. والعلاقات التربوية من جمود وسلطوية. كل ذلك يؤدي الى إنعدام التكامل والانفصام في مستويات متعددة أمام ثقافة غربية وإرتباط بالقيم الموروثة. إن هذه الخصائص العامة التي يتميز بها قطاع التعليم في المغرب ما هي إلا إنعكاس لهذا الواقع، والنتيجة العامة هي أن المتعلم عندنا يحمل ثقافة عامة فضفاضة مشوهة (غربية ــ فرنسية ــ أصيلة ــ عصرية) لا تخول لحاملها بناء منظور متجانس وكامل.

— ٢ —

ما الهدف من تدريس الفلسفة ؟ ما الغاية منها لتلاميذ السابعة أولا والسادسة حاليا ؟ والمقصود بالسؤال ما الهدف من الناحية المعرفية، ثم من الناحية التربوية. إننا لا نجد أي جواب محدد بدقة وشمولية عن هذا السؤال. لأنه ليس هناك منظور شامل يتضمن الأهداف المعرفية والأهداف التربوية ويحدد الوسائل من تدريس المواد التعليمية في المجتمع المغربي، ذلك لأننا ورثنا ذلك من الاستعمار وبقي مستمرا دون إعادة النظر الشاملة في البنية التعليمية لأنه ليست هناك أية إعادة نظر في باقي المجالات الأساسية في المجتمع.

وبالمقابل فإن التنظيمات السياسية والنقابية تفتقر هي الأخرى الى مثل ذلك المنظور مكتفية بشعارات عامة وأحيانا فضفاضة كالتعليم الجماهيري الذي يخدم مصالح الجماهير الشعبية، دون أن تعطي أي تصور لطبيعة المدرسة، لطبيعة المواد المقترح تدريسها، لطبيعة العلاقات التربوية..الخ. وبالنسبة للجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة فإنها هي الأخرى لم تطرح أي منظور بديل محاولة التشبث به والدفاع عنه وبلورته داخل أساتذة المادة من أجل إغنائه وتطويره. كل ما نجد أن أي نقاش حول طبيعة المادة وطبيعة القرارات يطرح في ظروف لاتحددها الجمعية ولكن مفروضة عليها من خارج أعني خارج الجمعية (الان النقاش حول الكتاب المدرسي الجديد.) **والمقرر ساهم فيه أفراد من الجمعية.**

— ٣ —

من خلال هاتين الملاحظتين سأحاول إلقاء نظرة على طبيعة الكتب المطروحة على الساحة. إن التأليف المدرسي في مادة الفلسفة عندنا يكون بتكليف من الوزارة المسؤولة عن التعليم في بلادنا على خلاف ما نجده في فرنسا مثلا حيث نجد تواجدا كبيرا للكتب المدرسية وللكتب التي تجمع كثيرا من النصوص الفلسفية، وهذا راجع بطبيعة الحال الى طبيعة التركيب الاجتماعي السائد في ذلك المجتمع القائم على مفهوم الربح. وتواجد عدد كبير من الكتب المدرسية يلغي توا الارتباط بنص واحد، يعني الارتباط بخطاب مدرسي يجب أن يلقن ويحفظ. خلاف ما نجده عندنا فأولا الوزارة هي التي تكلف المؤلفين للقيام بهذه المهمة. وثانيا فإن هذا التأليف يستمد المشروعية من ذلك التكليف. كل تأليف خارج هذا الاطار فلا معنى له ولا أهمية له (نلاحظ هنا أيضا الجانب التجاري في المسألة.) وتكليف الوزارة يظهر جليا في مقدمات بعض الكتب المدرسية : يقول كتاب « دروس في الفلسفة » لسنة ١٩٧١م « على أننا قد عملنا من جهتنا حسب ما يسمح به الظرف القصير

الذي حددنا الإنجاز هذا المؤلف » ص . ٤

يقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السادسة : « وإذا كانت لجنة تأليف هذا الكتاب قد كلفت من طرف الوزارة ومن طرف مفتشي المادة » (المقدمة.) ويقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السابعة : « ان كتابنا تجربة من حيث المضمون ويتمثل عرضنا لمختلف الآراء والنظريات بطريقة موضوعية دون تحيز أو هوى، وذلك حسب توجيهات **وزارة التربية الوطنية** وتكوين الأطر » (المقدمة).

— ٤ —

إن جميع الكتب المدرسية لم تطرح من خلال مقدماتها طبيعة المادة. وخصوصياتها وبالتالي الهدف والغاية والوسائل المرتبطة بتدريس مادة الفلسفة، ولكن في ذات الوقت يمكن القول إن هذه الكتب تصورا معينا يتجلى في كون مادة الفلسفة كأي مادة تلقن للتلاميذ. يقول الكتاب المدرسي الصادر لأول مرة باللغة العربية في مقدمته : « إن القسم الأكبر من تلك الصعوبات والمشاق راجع الى عدم وجود كتاب مدرسي في هذه المادة يوفر على الأستاذ عناء ومشقة تحضير **الملخصات وإملائها** » ويقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السادسة في مقدمته « وهو بالاضافة الى الأستاذ **الأداة الأساسية في تلقين** المعرفة وتقريبها الى ذهن التلميذ ». إن هذا التصور يتضمن أن الفلسفة معرفة يجب تلقينها للتلاميذ. وهنا يجب الاشارة الى أن الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة هي الأخرى ليس لها أي تصور عن طبيعة المادة من خلال نشراتها ومذكراتها فالجمعية عملت على نشر مذكرة تحمل مجموعة من النصوص تسير بشكل متواز مع المقرر لكن الجمعية لم تقدم لهذه المجموعة من النصوص بأي تقديم مثلا يتضمن طبيعة النص الفلسفي وضرورته في تدريس المادة.

— ٥ —

إن جميع الكتب المدرسية والمقررات نجد فيها نوعا من تأثير العقل الغربي، لكن هذا التأثير الغربي يمارس على هذه الكتب والمقررات نفس التأثير الذي يمارسه في المجتمع الذي برز فيه. ويؤخذ من خلال هذه الكتب والمقررات في غياب الشروط التاريخية التي أنتجته وبالتالي في غياب فائدته ودلالته بالنسبة للمجتمع المغربي، وعلى سبيل المثال أقول إنه حينما كانت الفلسفة الوجودية تتمتع بنوع من التأثير داخل أوربا خاصة في المجتمع الفرنسي، نجد هذا التأثير يتشكل عندنا في الموضوعات المقررة وبالتالي في الكتاب المدرسي. فبالقسم الأول من كتاب « دروس في الفلسفة » الجزء الأول مثلا : نطالع الموضوعات التالية : الحرية، الحقيقة، الله، الانسان ومصيره. ولا يخفى على أحد الطابع الوجودي الذي تحمله هذه الموضوعات خصوصا إذا عرفنا أن هذا المقرر والكتاب المدرسي طرحا في الستينات. ونفس التأثير مثلا نجده في الكتاب المدرسي الذي ظهر في بدايات السبعينات المرتبط بتعريب المادة « دروس الفلسفة » حيث نطالع موضوعات الديالكتيك والبنيوية مثلا حيث أصبحت الظاهرة الفكرية في السبعينات تتمحور حول البنيوية. ونفس المشكل نجده بالنسبة للكتاب المدرسي الأخير « الفكر الاسلامي والفلسفة » حيث نطالع موضوعا كالموضوع المتعلق بمجال اللغة ولا يخفى علينا كيف أن مجال اللغة في البنيوية يعتبر هو النموذج الأعلى للعلوم الانسانية.

— ٦ —

في كل الكتب المدرسية نلاحظ غياب تحديد الفلسفة كوعي إجتماعي مرتبط بشروط اقتصادية وإجتماعية وبالتالي يصبح الحديث عن الفلسفة كنوع من الفكر لا إرتباط له ولا علاقة له بمعطيات تتجسد أولا في الواقع وثانيا في التطور المعرفي سواء على المستوى الفلسفي ذاته أو على المستوى العلمي، لنلاحظ مثلا أن أي كتاب مدرسي لم يتعرض لتعريف الفلسفة كنوع من التفكير الناتج عن معطيات ذات طابع اقتصادي — اجتماعي — معرفي يقول كتاب دروس الفلسفة « فما أن الفيلسوف يصدر في عمله هذا عن تفكيره واجتهاداته الخاصة، فمن المنتظر كذلك أن تختلف تعاريف وأبحاثه عن تعاريف وأبحاث غيره من الفلاسفة » ص ٨. ويقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السادسة : « على أن الفلسفة هي الحكمة الانسانية، وهي أرقى معرفة مقدورة لنا بوسائلنا الخاصة. أي العقل ومناهجه » ص. ٦

إن غياب هذا التأطير يسقطنا في الحديث عن الفلسفة كشيء صعب وهذا له إنعكاسه على التلميذ من الناحية التربوية حيث نقدم له المادة من الموضوع الأول على أنها تتضمن صعوبة، على أنها تتضمن مشكلة حتى في تعريفها لنستمع الى ما يقوله كتاب « دروس الفلسفة » ج ١ ص. ١٣ طبعة ١٩٦٩ تحت عنوان صعوبة التعريف « وإذا كانت محاولة وضع تعريف تام، شامل لعلم من العلوم بل حتى للأشياء المألوفة لدينا **عملية صعبة عويصة** فإن هذه الصعوبة تزداد حدة عندما تتجه محاولتنا الى تعريف الفلسفة، فأين تبتدىء الفلسفة وأين تنتهي ؟ وهل هناك موضوع أو مواضيع مضبوطة، محدودة، خاصة بها لا تتعداها الى غيرها ؟ ثم هل هناك طريقة واحدة، أو منهج موحد يسلكه الفلاسفة عندما يتفلسفون، إنها أسئلة سنرى أن الاجابة عنها تقتضي ما التفلسف فورا. وهكذا سنجد أنفسنا نتفلسف قبل أن نعرف الفلسفة ». ونفس الكلام بطبيعة الحال نجده تحت عناوين معينة كمشكلة التعريف وإشكالية التعريف في الكتب المدرسية الأخرى ولا يخفى علينا أن موضوع تعريف الفلسفة هو الاطار الأولي الذي تقدم من خلاله المادة للتلميذ، كان بالامكان تجاوز هذا اذا أطرنا الفلسفة كفكر ناتج عن معطيات اقتصادية ــ اجتماعية ومعرفية وكل فلسفة تختلف عن الأخرى من خلال اختلاف تلك المعطيات ذاتها.

— ٧ —

غياب التصور الشمولي للمقرر وبالتالي غيابه في إطار الكتب المدرسية وهذا له إنعكاس أيضا على الجانب التربوي، بحيث نجد الموضوعات تتناول في اطار هذه الكتب بشكل منفصل الأمر الذي يؤدي الى تناقضات واضحة في اطار الكتب المدرسية، فمثلا نجد في كتاب « دروس الفلسفة » وفي النقطة المتعلقة بالتعريف شبه إقرار بأن لكل فيلسوف فلسفته الخاصة يقول الكتاب في ص. ٨ « إذا كنا لا نستطيع الحصول على تعريف دقيق واضح للفلسفة بإعتبار أن لكل فيلسوف فلسفته الخاصة » لكن ما أن ننتقل الى الصفحة ٦٣ نجد الحديث حول الاتجاهات الفلسفية الرئيسية ومعنى هذا الكلام أنه ليس لكل فلسفته الخاصة، وكذلك في نفس الكتاب نجد بعد تعريف الفلسفة موضوعات تتناول أصناف التفكير : الأسطورة ــ الدين ــ العلم ــ الايديولوجيا ثم بعد هذا نجد موضوعا جديدا هو التفكير الفلسفي يمكن أن نتساءل هل التفكير الفلسفي ليس صنفا من أصناف التفكير ؟ هل التفكير الفلسفي ليس شكلا من أشكال الايديولوجيا ونفس الشكل نجد في كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » في موضوع التفكير الفلسفي ص ١٠ « ليست هناك فلسفة واحدة ندرسها كما ندرس الكمياء والفيزياء مثلا، بل فلسفات متعددة الاتجاهات، ومختلفة المشارب، متناقضة النتائج، قد يساوي عددها عدد الفلاسفة أنفسهم » لكن في الكتاب الخاص بالسنة السابعة نجد الحديث عن الاتجاهات الفلسفية التي تتمحور في إطار مثالي ومادي بدلا من أن نجد تعبير « يساوي عددها عدد الفلاسفة أنفسهم ».

إن هذه الأمثلة لتوضح لنا طابع غياب الرؤيا الكلية الشمولية وبالتالي ندخل في تعامل مع موضوعات ذات طابع جزئي لارابط بينها لاناظم يحكمها وبالتالي كمعلومات غير متناسقة على التلاميذ حفظها وعلى الأستاذ تلقينها

— ٨ —

بعد هذه الملاحظات العامة حول الكتب والمقررات الفلسفية، لابد من الاشارة في الختام حول البديل، لكن تجب الاشارة في ذات الوقت إلى أن مفهوم البديل يتضمن أن هذا البديل لا يعني شيئا جامدا وإنما هو في الحقيقة نضال من أجل تحقيقه أي تطور وتقدم مستمر، وهذا هو الدور الذي على الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة أن تلعبه داخل صفوف مدرسي المادة، وأن تدفع من جهة أخرى المنظمات ذات الطابع السياسي والنقابي والثقافي الى الوقوف الى جانبها لتكثيف الجهود من أجل خلق تصور متجانس ومتكامل لتدريس مادة الفلسفة في المغرب. وأعتقد أن كل مقرر لمادة الفلسفة لابد وأن يستمد مقوماته الأساسية من طبيعة المجتمع الذي وجد فيه. إننا كمدرسي المادة الفلسفية علينا أن نراعي طبيعة التركيب المجتمعي الذي نعمل في إطاره. ولذلك أرى أن مادة الفلسفة تلعب دورين أساسيين ومتكاملين في نفس الوقت هما الدور المعرفي وثانيا الدور التربوي ولا يخفى علينا جميعا الدور الايديولوجي المتمثل في الدورين السابقين. **فعلى مستوى المعرفة** : أعتقد أن

التركيز على العقلنية والنقد مسألة أساسية في هذه المرحلة التي يمر فيها مجتمعنا. وعلى المستوى التربوي، أعتقد أن المادة ترتكز أهدافها التربوية أساسا في :

1) الرؤيا النقدية.
2) الرؤيا المنهجية.
3) الرؤيا التركيبية.

وإنطلاقا من هذه الأهداف أرى أن أي تأليف لأي كتاب مدرسي لا يخدم تلك الغايات التربوية لأنه يحول المادة الى طبيعة موضوعات **تلقن وتحفظ**. أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الغايات والأهداف **فهي النص الفلسفي**. لأنه يجعل التلميذ في علاقة مباشرة مع صاحب النص الفلسفي الأمر الذي يستدعي تحليلا للنص / الوظيفة المنهجية ـــ يستدعي نقاشا / الوظيفة النقدية ـــ يستدعي خلاصات / الوظيفة التركيبية. **تمت عملية إرسال النصوص دون تحديد الغاية منها.**

وحيث أنه لا يمكن الفصل بين الجانب المعرفي والجانب التربوي، فإني أعتقد أن هناك أرضية تتم منها عملية الانطلاق وبطبيعة الحال بناء على ما تقدم ذكره، هذه الأرضية تتمحور حول تحديد طبيعة الفكر من حيث هو :

1) وليد شروط ذات طابع اقتصادي ـــ اجتماعي.
2) وليد شروط ذات طابع معرفي أولا علمي ـــ وثانيا فلسفي.
3) يؤدي وظيفتين الأولى ذات طابع معرفي والثانية ذات طابع ايديولوجي.

إن هذه الأرضية تضمن لنا إعطاء إطار عام لدراسة مادة الفلسفة حيث يصبح الاهتمام بالكيف أكثر من الاهتمام بالطابع الكمي كما هو الحال في جميع المقررات وبالتالي تجاوز الرؤيا التجزئية الى رؤيا تحولية.

○ معرض الكتاب المغربي

نظمت حركة الطفولة الشعبية /فرع البيضاء/ معرضا للكتاب المغربي والمجلة المغربية من الثلاثاء 80/2/26 الى السبت فاتح مارس 1980، بدار الشباب الزرقطوني مساهمة منها في التعريف بالكتاب المغربي والمجلة المغربية وإثارة مشاكلها في الأوساط الثقافية.

تم تنظيم المعرض بمساهمة مجموعة من الأساتذة والعاطفين على حركة الطفولة الشعبية وبمشاركة بعض دور النشر والتوزيع المغربية، وهكذا ضم المعرض مجموعة مهمة من الكتب المغربية وكذلك المجلات منها المكتوبة باللغة العربية أو تلك الابداعات المعبّر عنها بلغة أجنبية خاصة اللغة الفرنسية.

وقد انكبت اللجنة المسؤولة عن تنظيم جميع مراحل المعرض على دراسة الكتب المعروضة وتصنيفها حسب المواضيع الأدبية، الفلسفية، القانونية، الإقتصادية، الاسلامية..الخ وهيأت كشافا (بيبلوغرافيا) لكل الكتب والمجلات التي تم عرضها.

وتخللت المعرض ندوة حول (مشاكل الكتاب والمجلة المغربيين) كجزء من الأزمة الثقافية المعاشة بمشاركة مجموعة من المهتمين بهذه التظاهرة الثقافية. وخروجا على تقاليد الندوات تم ترك النقاش مفتوحا، غير مهيء له لا بعرض أو أرضية أو ما شابه ذلك حتى يمكن لكل مشارك الإبداء بآرائه وأفكاره في الموضوع من الوجهة التي يراها صالحة.

طرحت مجموعة من الآراء والأفكار للنقاش انطلاقا من أن المشاكل التي يعيشها الكتاب المغربي والمجلة المغربية كوجه من أوجه الثقافة ببلادنا هي مشاكل بنيوية تتعلق وترتبط بالاختيارات المتبعة داخل البلاد. فهناك مجموعة من الأسئلة تتعلق بالتأليف والطبع والنشر والتوزيع والتصدير بشتى أنواعه. والعلاقات المتبادلة بين كل أوجه الثقافة كإبداعات متكاملة تصب في مصب معين، وهناك أسئلة أخرى تتعلق اختفاء مجلة من السوق أو تأخرها عن الصدور، وتجميد كتاب أو حجز جريدة ما، أو عدم حضور جمهور المثقفين الى تظاهرة ثقافية تهمهم.

إن الكتاب، كبضاعة ذات مضامين إيديولوجية تتميز وظيفته بالتأثير على الشخص كغيره من المؤثرات الأخرى (سينما، مسرح، أغنية، لوحة تشكيلية...الخ)، يعيش مشاكل هيكلية، ويلعب عدة أدوار تتلخص في التأثير الايديولوجي، والتأثير في الأفكار، الابقاء على الوضع أو دحضه، الدعوة الى إقرار الأمن الجماعي وصون السلم والسلام، الدفاع عن نظرية، الاشعاع بواقع معين.. الى غير ذلك.

لكل كاتب موقع إجتماعي يبرزه ويعكسه من خلال إبداعه.... وبالتالي نجد أن هناك صراعا إيديولوجيا بين الثقافة السائدة وبين الثقافة المناضلة، فالنضال الثقافي جزء من الصراع الايديولوجي.

إن خريطة السوق الثقافية المغربية، إن صح هذا التعبير، تشكل فيها الكتب الأجنبية الأوربية الغالبية العظمى المستمدة من تعبيرات اجتماعية لا تطابق واقعنا من حيث مضامينها، كما تشكل فيها الكتب والمجلات العربية نتاجا كبيرا بالمقارنة مع الكتب والمجلات المغربية التي تعتبر نادرة. هناك حصار مضروبٌ حول الكتاب المغربي سواء على صعيد الوطن العربي أو على الصعيد الأجنبي، والجزء المتوفر من الابداعات والانتاجات المغربية لا يمت الى الهوية المغربية ولا الى الثقافة الوطنية بصلة إلا فيما ندر (بعض الكتب والمجلات الملتزمة بهموم الوطن) وهكذا تظل الابداعات الجادة، نتيجة لهذا الحصار للثقافي، تناضل داخل بحيرة عكرة أو أنها تظل كمينة النفوس.

كما أن انعدام الديموقراطية في مجال الكتاب يشكل مشكلا جوهريا. فقنوات التوزيع محتكرة من طرف الأجنبي مما يجعل السوق التجارية للكتب والمجلات محتكرة تتسم بالمنافسة التامة والكاملة.

إن الثقافة كمجموعة من القيم مرتبطة بالممارسات اليومية، والحرب الدائرة على المستوى الثقافية ووجود ثقافة خارج المجتمع لا تمت الى الهوية المغربية بصلة تسعى الى تكريس الأنانية والفردية، وربط الانسان المغربي بحياة غريبة، والدعوة للغيبيات وتحذير العقول، وإشكالية التجاوب والتواصل بين المبدع والقارىء، ونخبوية الثقافة والتعليم، كلها عناصر تتجمع لتبلور الأزمة المعاشة.

كما أن مشكلة اللغة كأداة للتواصل بمضمون إيديولوجي تظل مطروحة في الساحة الثقافية، على أساس أن لا تكون هذه اللغة /الأداة، عنصرا من عناصر التبعية ولا وسيلة من وسائل استمرارية الفكر الاستعماري، فهل يمكن للكتابة باللغة الفرنسية أن تعبر عن هموم الوطن ؟ إن اللغة الفرنسية هي لغة المستعمر وبالتالي فالتعبير عن طريقها يعتبر (..غربة داخل الوطن وقتلا للغة العربية الأم..) لأن اللغة الأجنبية بصفة عامة تريد إبصال واقع خاص الى مجموعة من الأوساط الأجنبية، وبالتالي تبقى المزاوجة بين اللغة العربية واللغة الأجنبية (الفرنسية بصفة خاصة) كحل وسط لجأ إليه بعض المبدعين.

كما أن الغموض الذي يكتنف بعض الابداعات يجعل جماهيرية الثقافة شعارا صعب المنال. خاصة وأنه في السنين الأخيرة لم يعد هناك غموض وإبهام في المضمون فقط بل تعداه الى الشكل، مما جعل القراءة /الدراسة، القراءة/التحليل، القراءة/النقد، صعبة بالمقارنة مع المستويات الغالبة. لذا يجب التبسيط مضمونا وشكلا مع الاحتفاظ بنفس القضايا المعاشة حتى يمكن لهذا الديوان الشعري أو تلك المجموعة القصصية أن تنتشر بين أوساط الجماهير الشعبية.

إن الوعي بهذه المشاكل التي يعيشها الكتاب المغربي والمجلة المغربية يقتضي تخصص مجموعة من المبدعين في النقد، نقد جل الأوجه الثقافية انطلاقاً من أرض الواقع والممارسة، نقد الكتب والمجلات الصادرة بروح من المسؤولية وانطلاقا من موقع النقد البناء لا الهجوم المصلحي.

إن الدور النضالي للثقافة (دور يسعى الى التغيير والابتعاد عن ثقافة الاعلانات والشعارات الى ثقافة الرؤية والعمق..) وبالتالي يجب تجاوز مرحلة ثقافة ومثقفي المناسبات الى مرحلة الثقافة الجماهيرية الشعبية اللصيقة بالواقع والمرتبطة ارتباطاً جدليا بالجامعة الجماهيرية الشعبية، والهادفة الى التغيير أكثر مما تهدف الى التفسير.

وقد اتسمت الندوة رغم المشاكل الظرفية التي أحاطت بها، خاصة المشاكل الزمكانية، بجدية في التحليل العلمي والنقاش الملتزم، وبإثارة مجموعة من المشاكل التي تعيشها الثقافة المغربية بصفة عامة، والمرحلة /الطفرة للثقافة البديلة بصفة خاصة.. وبالاعتماد على النفس يمكن تجاوز مرحلة (وجود الأزمة وغياب المحاولة) وجود أزمة تعيشها ثقافتنا الوطنية معترف بها من طرف المثقفين المبدعين أنفسهم، والانتقال الى مرحلة الثقافة الشعبية الجادة التي تحاول وتحاول كي تصل الى الهدف، وستصل.

○ كتاب : الحركة الوطنية والظهير البربري : الحاج الحسن بوعياد

مع التحولات الكمية والنوعية التي تشهدها الساحة الثقافية في المغرب، طلعت علينا مجموعة من الكتب المتعلقة بالحركة الوطنية، تاريخيا أو رواية أو توثيقا، مكتوبة من طرف بعض الذين عايشوا هذه الحركة، كتب متعددة، آخر كتاب الحاج الحسن بوعياد عن « الحركة الوطنية والظهير البربري (لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج) »، صادر عن دار الطباعة الحديثة بالبيضاء، وعدد صفحاته ٦٦٠.

أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه وجامعه أحد أفراد الحركة الوطنية الذي لا نعرف عنه الكثير. ولا شك أن إقدام الأستاذ بوعياد على تحمل أعباء الجمع والتأليف والنشر عمل يستحق كل تقدير، مادام وحده المطلع على غالبية الأحداث الواردة في الكتاب، والمتوفر على الوثائق التي جمعها، وخاصة من صحيفة « الفتح » المصرية.

مستويان يتحكمان في الكتاب : الأول جمع الوثائق التي رأى الكاتب أنها مهمة من حيث تطرقها للظهير البربري، والمنشورة في مصر على الخصوص ؛ والثاني ذكر لمساهمة المؤلف في مناهضة هذا الظهير، بدءا من احداث القرويين بفاس، وانتهاءا باتصالاته ومحاضراته في مصر من أجل فضح اعلان الفرنسيين في المغرب للظهير البربري سنة ١٩٣٠. هذان المستويان يعطيان للكتاب طابع السيرة والتوثيق، كل منهما يعضد الآخر ويتممه. يتخلل هذان المستويان لون من الذكرى عن المظاهرات، والاجتماعات السرية، والاحتفالات، خاصة بمناسبة قدوم شكيب أرسلان الى طنجة وتطوان.

مجهود ضخم اذا، رغم أن الكاتب يذكر أن الفرنسيين استولوا على وثائق عديدة كان يحفظها في بيته، يواجهنا بذاكرة متقدة آنا، ونصوص جميلة آنا آخر (راجع الثورة الفكرية في المغرب الأقصى ص ٥٠، واستجواب الأستاذ أحمد بلافريج مع شكيب أرسلان). على أن قراءة هذا الكتاب تجعلنا نتوقف عند بعض الملاحظات، ثم بعض الأسئلة التي نرجو أن نتوصل من الأستاذ بوعياد بجواب في شأنها.

١ ــ إن المادة الأساسية للكتاب هي ما نشرته صحيفة « الفتح » (التي لا نعرف بالضبط موقعها من الصحافة العربية آنذاك ولا مدى انتشارها) من مراسلات مغربية في الموضوع، وردود محب الدين الخطيب على صحيفة الأهرام، ومقالات شكيب أرسلان دفاعا عن القضية المغربية، وملاسلات الأستاذ أحمد بلافريج من باريس، وكذا ثبت بعدة بيانات أصدرتها الجمعيات والهيئات الاسلامية في مختلف البلاد الاسلامية. وهذه المادة تعطي الدليل على أن الظهير البربري عولج من زاوية دينية قبل أن ينظر فيه من الناحية السياسية. وربما كانت سيطرة هذا التوجه على نشاط الأستاذ بوعياد في مصر وتأكيده من طرف صحيفة « الفتح » لم يتغير لدى المؤلف الى الآن. فهل كان المواجهون للظهير البربري من بين التنظيمات الدينية (الاخوان المسلمون) فقط، في مصر والمشرق عامة، أم كانت هناك مواجهة، لم يوردها المؤلف، ذات طابع سياسي من قبل القوى الوطنية والديمقراطية؟

٢ ــ من النقاط الهامة التي أثارتها الوثائق المثبتة موقف صحيفة « الأهرام » المسالم أو المؤيد لوجهة نظر السياسة الاستعمارية الفرنسية. وهنانتساءل : ألم يكن من المفيد إثبات نصوص هذا الموقف حتى نتمكن من تحليلها وفهم أبعادها وخلفياتها ؟

٣ ــ يظل سفر الأستاذ محمد بوعياد الى القاهرة غامضا، فهو يذكر أنه توجه الى الدراسة بالأزهر سنة ١٩٢٦، ولكنه غادر المغرب (عن طريق طنجة) أثناء الأحداث مباشرة، دون أن يبين لنا هل كانت مبادرته شخصية أم نتيجة إتفاق جماعي مع الأعضاء المؤسسين للحركة الوطنية بفاس، هل كان عمله في القاهرة، وطبيعة إتصالاته ونشاطاته، نابعين من محض إختياره، أم أن هناك توجيها داخليا لعمله في الخارج ؟

٤ ــ إن الكاتب يرصد التحرك الوطني في الخارج، هذا ما يوحي به العنوان، غير أن الوثائق المثبتة لا تولي أهمية كبيرة لوضع الوطنيين في فرنسا، وطرح المسألة في إسبانيا، فالحديث عن معارضة الظهير في باريس لم يأت الا هامشيا، من خلال مراسلات الأستاذ أحمد بلافريج، وبعض المراسلات المغربية، ولذلك ألم يكن من الأفضل جمع الوثائق الخاصة بما حدث في فرنسا، من إتصالات، وكتابات، ومحاضرات، وتجمعات ؟

٥ ــ هناك جانب آخر تمت الاشارة بصيغة عابرة، وهو موقف القوى الفرنسية المناهضة للظهير البربري. هذه نقطة هامة جدا، لأن الدراسة الموضوعية تفرض علينا الاطلاع على هذا الموقف وتقويمه. فما حجم تأثير هذا الموقف في فرنسا خاصة وأن الكاتب يأتي ببعض ردود فعل السلطة الفرنسية في المغرب على بعض ما كان يكتب في فرنسا ؟

هذه الملاحظات الأولية التي حاولنا طرحها هي قبل كل شيء مساهمة في تدارك بعض القضايا المعتمة التي تحتاج للشرح والتوثيق. واذا كانت مسألة الظهير البربري لم تدرس بعد بما فيه الكفاية، بالعربية على الأقل، ما عدا بعض الاجتهادات الهامة، من بينها التفسير الاقتصادي الذي أعطاه المناضل الشهيد عمر بنجلون للظهير، فإن كتاب الأستاذ بوعياد يأتي ليقدم لنا، نحن الشباب، صورة أخرى عن الكفاح الوطني، وليحث الأعضاء الآخرين، الذين عايشوا أحداث الظهير ومازالوا على قيد الحياة، على إتمام عمله من حيث إلقاء الضوء الكافي على موقف المغاربة، خارج المدن، في الريف والأطلس المتوسط وسوس، من هذا الظهير، فالكتب التي تناولت الموضوع تكاد تهم بموقف سكان المدن دون غيرهم.

محمد بنيس

محاكمة الشعر في المغرب

أصدرت محكمة الاستيناف بالدار البيضاء يوم الأربعاء ١٨ يونيه قرارا يقضي بتأييد الحكم الابتدائي الذي ادان الشاعر عبد الله ازريقة من أجل تهمة المس بالمقدسات والتحريض على الاخلال بالأمن العام، وحكم عليه بسنتين حبسا نافذا و ٥٠٠ درهم غرامة.

وجدير بالذكر أن الشاعر ازريقة استأنف بواسطة دفاعه هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة فعرض الملف على محكمة الاستيناف بجلسة ١٩٨٠/٦/٤ حيث استمر رئيس الجلسة السيد العربي الادريسي الشاعر ازريقة عن التهم المنسوبة إليه فأجاب بأنها ليست في الواقع الا تبريرا لاعتقاله واقبارا لحريته في التعبير، وقد التمس ممثل النيابة العامة السيد مداح مصطفى رفع العقوبة الى حدها الأقصى الذي هو خمس سنوات حبسا نظرا لما سماه « خطورة الافعال المنسوبة للمتهم ».

أما دفاع الشاعر ازريقة الممثل من طرف الاستاذ علي الكتاني فقد ابرز من جديد فراغ الملف وعدم ارتكاز الحكم الابتدائي على أساس، موضحا أن النيابة العامة التي حركت المتابعة لا تتوفر على المعايير الأدبية التي قد تمكنها من إعطاء القصائد الشعرية التي هي وسيلة الاثبات الوحيدة في الملف مدلولها الحقيقي مستشهدا بعدة نماذج من الشعر العربي يختلف فيها المعنى اللفظي عن المدلول الذي يتوخاه الشاعر.

كما أوضح الدفاع ان اعتقال الشاعر ازريقة وتقديم قصائده كوسيلة إثبات يشكل خرقا للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. والتي تمت المصادقة عليها من طرف المغرب وخصوصا ما يتعلق منها بحق المواطن في التعبير، كما يشكل خرقا للمقتضيات الدستورية التي تضمن حرية الرأي.

ــ واستغرب الدفاع من جهة أخرى كون الحكم الابتدائي قضى « بإبادة القصائد المحجوزة » وتساءل هل أصبحت احكام المخدرات تطبق على الشعر!.. اذ المعهود ان المحاكم لا تقضي بابادة المحجوز الا اذا كان فيه ضرر على الأفراد أو المجتمع، أما ابادة القصائد فتقتضي ابادة الجرائد التي نشرت فيها بل وابادة رؤوس من يحفظها..

على هامش « مهرجان البدوي الأول » بالبيضاء : أما آن أوان التقاعد ؟

1 ــ لم تأت السطور التالية سوى تلبية لرغبة عبد القادر البدوي نفسه التي عبر عنها مراراً وتكراراً خلال مسرحيات « مهرجانه الأول »، بشكل غير مباشر ، والتي تدور حول أن النقاد المسرحيين المغاربة يهتمون بما يجري في الخارج من عروض مسرحية أكثر مما يهتمون بما يعرض على خشبات بلادهم، وأن هؤلاء النقاد يكتبون عن جميع المسرحيين المغاربة باستثنائه هو، رغم أنه يعمل في الميدان منذ أزيد من ربع قرن (منذ 27 عاماً بالتحديد) على حد روايته . وفعلا ، فإن المرء ليتساءل مع نفسه : أليست كل هذه السنوات كافية لأن تنال تجربة البدوي (الواسعة والعريضة !) حقها من التقويم ؟ ذاك هو العامل الثاني الذي يدفع المرء للكتابة عن هذه التجربة، وانطلاقاً من « المهرجان المسرحي الأول لفرقة البدوي » الذي شهدته مدينة الدار البيضاء مؤخراً.

2 ــ منذ البداية ، لابد من وضع بعض النقط على بعض الحروف بخصوص عدد من المغالطات التي جاءت على فم البدوي ، خاصة ، أثناء خطبته العصماء الأخيرة التي ألقاها على المتفرجين بعد آخر عرض : (الحاج الناجح).

لقد شكا البدوي للجمهور إهمال أجهزة الاعلام له ولمهرجانه ، وكل ذلك ليقول إنه نجح في ''مهرجانه'' رغم «الحصار الاعلامي الشديد» الذي ووجه به .إلا أنه يعلم ــ هو قبل غيره ــ أن الاعلام الذي ناله مهرجانه ربما لم يسبق أن حظي به أي عرض مسرحي بالمغرب. يكفي للتدليل على ذلك الاشارة الى الاعلان اليومي الذي بثته التلفزة قبيل وطيلة أيام ''المهرجان'' ، عن مجمل المسرحيات المعروضة. وهو إعلان لا يمكن إعتباره خاصا بمدينة الدار البيضاء وحدها، ما دام بث التلفزيون وطنيا، وما دام سيخلق لدى المتفرجين في المناطق الأخرى من البلاد إحساساً بالقمع ــ لأنهم لم يحظوا بمشاهدة شيء يعلن عنه في التلفزة ــ واستعداداً للانكباب على مسرحيات البدوي حال عبورها بقريتهم أو مدينتهم.

واشتكى البدوي أيضاً من ضعف وهزال المنحة التي تمنحه وزارة الشبيبة والرياضة إياها، رغم ''كفاحه الشديد من أجل المسرح المغربي''، كما انتهز كل الفرص ــ الممكنة وغير الممكنة ــ داخل عدد من مسرحياته المعروضة للاشارة إلى ضعف الوضعية المادية لـ ''الفنان'' في المغرب. وهنا يمكن لاي كان أن يقول للبدوي إن هذا الأمر بدوره ــ وفيما يتعلق به وبأخيه وفرقته ــ مجرد مغالطة.

لقد أشار هو بنفسه إلى أن الأسبوع شهد ثمانية آلاف وخمسمائة متفرج (8500)، وإذا علمنا أن سعر التذكرة هو (10 دراهم)، فإن المدخول الاجمالي لـ «المهرجان» بلغ ثمانية ملايين ونصف فرنك (أي سنتيم) سيأخذ منها ربحاً صافياً يعادل السبعة ملايين أو السبعة ونصف وهنا لا يملك الواحد منا ــ حتى أكثرنا خجلاً ــ إلا أن يسأل البدوي : هل «المسرحي!» الذي يحصل على سبعة ملايين فرنك في الأسبوع في حاجة إلى «منحة» من الوزارة؟ إنه هو، في الواقع، الذي يجب عليه توزيع المنح التشجيعية على فرق الهواة، من أجل دعم المسرح المغربي بالفعل، وتكوين ممثلين محترفين للمستقبل.

هذا، بطبيعة الحال، دون الاشارة إلى «المهرجانات» و «الأسابيع» الكثيرة التي ينظمها البدوي في عدد من المدن والقرى خلال السنة، والتي فها «مدخولها» الخاص بها أيضاً.(مهرجان إيفران مثلاً) قد يحتج البدوي هنا ويقول إن مبلغ الثمانية ملايين ونصف رقم مبالغ فيه إلى حد ما، ما دامت هناك بطاقات للطلبة بيعت بنصف الثمن، أي ب(5 دراهم): وهنا نضع يدنا على واحدة من أبشع «الملابسات» المحيطة «بالمهرجان». فبكل بساطة: لم تكن هناك بطاقات للطلبة، حقيقة أنها مكتوبة بالاعلان المتلفز، إلا أن الطالب الذي يذهب إلى شباك التذاكر، مصحوباً ببطاقة تعريفه الدراسية، لسحبها،يفاجأ بأنها نفدت، وبأنها غير موجودة. حتى وإن كان هذا الطالب من أول الواقفين أمام الشباك. لقد صرح البدوي أمام الجمهور في خطبته العصماء الأخيرة أنه هو الوحيد من بين المغاربة الذي يخصص للطلبة سعرا مناسبا لمشاهدة مسرحياته: ولا يعلم المرء أين يمكن للبدوي أن «يخبيءوجهه» أمام مغالطة كبرى من هذا النوع !

3 ــ بعد تسجيل هذه المغالطات ندخل للأساس، وهو «مسرح» عبد القادر البدوي نفسه، الذي تطبل وتزمر له فرقته، وعلى رأسها هو، منذ كان يلصق صوره على حيطان مدينة الدار البيضاء **مكتوبا عليها «نجم المسرح المغربي»**.

قد يقول المهتم ب «تطور» «المسرح البدوي» أنه، والحمد لله، لا زال «محافظاً على صياغته» طيلة 27 سنة، أي ان فكر البدوي اليوم هو فكره غداً، وأنه ينعدم فيه ما يسميه بعض الناس ــ خاصة ذوو الاهتمامات الاجتماعية والفكرية ــ تطوراً. كما قد يقول المهتم بالعمل المسرحي في حد ذاته إن ما يعرضه البدوي على الخشبة لا يمكن أن ينتمي إلى المسرح بأي حال من الأحوال ، ولا حتى الى «الحلقة»، وأنه مجرد «قصارة» بين اصدقاء ، يستحسن أن تبقى بين جدران المنازل ولا تخرج للعرض امام الناس.

إلا أن ما يهمنا هنا من مسرح البدوي هو مسألة أخطر من ذلك، ونعني بذلك مدى صحة ادعاءاته الكثيرة والمتكررة بأنه « يعبر عن واقع الشعب، وينشر التوعية ».

فمن المسلم به أن المسرحية الجيدة ــ مثلما هو الفن الجيد عموما ــ هي تلك التي تجعل المتفرج على بينة من واقعه، بكشفها عن العلاقات الحقيقية الموجودة ضمن هذا الاخير، وعن « الداء واسباب الدواء » ــ إن نحن استعملنا تعبيرا طبياً ــ. بحيث أن المتفرج يحس، بعد مشاهدته للمسرحية، أن العالم أصبح جديدا أمام عينيه، وأنه صار يظهر له واضحا أكثر من السابق.

فأين يمكن وضع مسرح البدوي ضمن هذا السياق ؟

نظرا لضيق الحيز هنا، سوف نكتفي بالاشارة الى مشهد نموذجي، فعلا، لمسرح البدوي، من مسرحية « رأس الدرب » الشهيرة.

يقول واحد من الممثلين لبقية زملائه، بعد مشاهدتهم لصبيين يتعاطيان المخدرات ــ ''يشمان السيليسيون'' ــ : « انتظروا، سوف أذهب الى « الخزانة العامة » واقرأ بعض الكتب حول اسباب انتشار المخدرات، وحول ظاهرة انحراف الشباب، ثم أعود لكي نتناقش في الأمر » ! وفعلا، يذهب، ثم يعود ليتحدث في مشهد آخر عن الأسباب فيقول : « إن السبب في ذلك واضح، وهو انعدام القدر الكافي من دور الشباب التي يملأ الشباب بها اوقات فراغهم ! ».

إن هذا الممثل هنا، بما أنه يقف على الخشبة، وبما أن الخشبة، تقع أمام المتفرجين لكن فوق رؤوسهم، يستعمل «مركزه» المسرحي ليقدم للناس كشفه وكأنه الحقيقة ! ويخرج « المتفرج » البسيط وفي ذهنه أنها « الحقيقة » فهل هي الحقيقة بالفعل ؟ هل حقيقي أن الشباب يتخدر وينحرف لأنه لا يجد مكاناً أو شيئاً « تثقيفياً » يملأ به وقت فراغه ؟ ونطرح السؤال على البدوي بطريقة أخرى فنسأله : ألا ترى معنا أن تزايد عدد المنحرفين والمتعاطين للمخدرات مرتبط بالسياسة التعليمية النخبوية التصفوية للبلاد ؟ تلك السياسة التي لا يصل معها إلى التعليم الجامعي سوى 3% من تلامذة الابتدائي. (تلامذة الابتدائي انفسهم الذين لا يمثلون سوى 50% من الأطفال الذين يبلغون سن التمدرس ويكون 97% منهم عرضة للضياع)؟ أليس الانحراف وتعاطي المخدرات ــ وهما أمران يتمان تحت سمع وبصر السلطات ــ واحدة من النتائج الخلقية ــ الاجتماعية لنظام رأسمالي ــ تابع لا يهمه الرفع من المستوى الاجتماعي و الفكري للمواطنين بقدر ما يهمه إستغلال مختلف جهودهم لمراكمة ثرواته وتعزيز سيطرته، بحيث يصبح الأساسي عنده هو تهميش المواطن وإبعاده عن « السياسة »؟ وهل أفضل ــ في هذه الحالة ــ من الانحراف وتعاطي المخدرات ؟ إن الدواء الذي تقترحه مسرحية البدوي، شبيه بالأسبرين الذي يعطي للمريض بورم سرطاني لا علاج له إلا الاستئصال ! وبذلك نهمس في أذن البدوي : إن حل مسألة المخدرات، ومسألة البطالة، ومسألة الرشوة والمحسوبية... إلخ حل لم يعد ممكناً تحقيقه جزئياً، وفي كل قطاع على حدة، وإنما يتحقق ضمن حل كلي شامل، وضمن تصور مجمل لحركة التاريخ، وللمهام التي تفرضها علينا المساهمة في بناء مجتمع مغربي متحرر وديمقراطي وشعبي. وبذلك فإن كل ما يطرحه من « كشوفات » داخل مسرحياته ، ليس سوى وعي« زائف » ما دام يهمل الأساسي في تشخيص الداء، ليتحدث عن الثانوي، وليقدمه للمتفرج، بذات الوقت، اساسياً! وهنا يصبح من حقنا مطالبة البدوي بالتوقف عن تكرار قوله بأن مسرحه يساهم في « التوعية الشعبية » ما دام لا يساهم سوى في « تطميس » الشعب، هذا الشعب الذي صار ينتبه له شيئاً فشيئاً ويكتشفه على حقيقته.

4 ــ إن البدوي، في الواقع على وعي بحدود لعبته : والقائمة على السير فوق حبلين : إرضاء الجمهور بما سلف ــ أي بشيء يوهمه بانه واقعه الحقيقي ! ــ وإرضاء السلطة بذات الوقت، تلك السلطة التي تعي وتفهم دور « مسرح البدوي » كصمام أمان ينفس عن الناس، « ويغفل عنهم شوكهم » أيضاً. لقد قضى البدوي ــ على حد روايته الواردة في البداية ــ 27 عاماً بالمسرح. وإذا كان أمر مسرحه على ما ذكرناه عليه ، فربما جاء الوقت لكي يسمع البدوي : إن وقت تقاعده قد حان ، وأنه لم يعد لديه شيء يضيفه إلى المسرح المغربي (بل ولم يضف إليه أي شيء على وجه الاطلاق مثلما أضاف إليه لعلج والصديقي مثلاً). جاء الوقت لكي يسمع البدوي أن مسرحه انتهى مع إنتهاء عهد « لغريبة و الشاي و التصفيقات » التي أعقبت حصول المغرب على إستقلاله السياسي. و حتى إذا كان البدوي يحتج بأن المسرح لديه، في الواقع مجرد أداة « يصور بها طرفاً من الخبز » فإن بالامكان ان نقول له إن ما جمعه لحد الآن « من المهرجانات والدورات » كاف لأن يعيش شيخوخة هانئة ، بعيداً عن كدر الدنيا وصداعها . فهل ترى يسمع البدوي هذا النداء؟ ذاك ما نتمناه.

مصطفى المسناوي

*بيان من الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة

تلقت الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة بإستياء كبير القرار الوزاري القاضي بحرمان الطلبة الحاصلين على شهادة الباكلوريا من التسجيل بشعب الفلسفة بكليات الآداب. والجمعية إذ تطالب المسؤولين بالتراجع عن هذا القرار الخطير، تنتهز هذه الفرصة، لتوضح للرأي العام بعض النقط، التي تسمح بوضع هذا القرار في إطاره الحقيقي.

1 ــ«إن ربط التعليم بالتنمية» وإغلاق شعبة الفلسفة نتيجة لذلك، مغالطة تجيب عنها الخريطة الجامعية التي نشرتها وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر، وكذلك طبيعة التخصصات المحدثة، أو التي تمت تقويتها، سواء في كلية الآداب أو في كليات أخرى، ولذلك فإن الجمعية ترى أن إغلاق شعب الفلسفة في وجه الطلبة ، لايسعى في الأساس إلى تصفية هذه المادة، كمادة للدراسة والتخصص، لا يجد حامل الإجازة فيها منافذ كافية على مستوى التشغيل، وإنما إلى تصفية الفلسفة ذاتها كفكر علمي نقدي ومتفتح.

2 ــ إن تقلص فرص التشغيل بالنسبة لحامل الاجازة في الفلسفة، لا تعود في نظرنا إلى كثرة المتخرجين فقط، وإنما بالأساس ــ إذا ما اقتصرنا على ميدان التعليم فقط ــ إلى تخفيض عدد ساعات الفلسفة بالثانوي من 8 إلى 5 ساعات وحذفها من الشعب الرياضية والتقنية

3 ــ إن هذا القرار يأتي في نظرنا للهجمات التي تعرضت وتتعرض لها الفلسفة من طرف أشخاص وهيآت لا تربطها أية علاقة بالتنمية أو التشغيل أو التعليم . والتي حاولت أن تعود بالنقاش حول الفلسفة إلى حجج ومناخ القرون الوسطى، والتي سبق للجمعية أن ردت عليها في إبانها، وأشعرت المسؤولين في وزارة التعليم بذلك، وخصوصاً في الرسالة الموجهة إلى السيد وزير التعليم الأبتدائي والثانوي آنذاك والمؤرخة ب 9ــ5ــ1977.

4 ــ إن الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة ، تطالب المسؤولين في وزارة التعليم بإعادة النظر في هذا القرار الذي يضرب «التنمية» التي تسعى الوزارة إلى تكييف التعليم معها في إحدى أسسها الفكرية الأساسية ، كما تطلب من كافة الهيآت والمنظمات المهنية والوطنية، التعبير عن مساندتها للجمعية ، والعمل على إلغاء هذا القرار الخطير.

الرباط في 1980/7/23

انطلاق سراح الشاعر عبد اللطيف اللعبي

تم الافراج عن الشاعر عبد اللطيف اللعبي بعد أيام من حصوله على جائزة من فرنسا، بإسم الدفاع عن الحرية، حرية الرأي والتعبير وذلك ضمن مجموعة من المعتقلين السياسيين.

تم الافراج عنه في تاريخ 18—7—1980، وقد قضى بالسجن مدة ثماني سنوات ونصف، عانى خلالها من المحن النفسية والجسدية ما لم يعد خافياً على المثقفين والمناضلين المتتبعين لاختبار الشهادة في زمن الاغتراب. ومعلوم أن التضامن مع الشاعر عبد اللطيف اللعبي والحملة من أجل حريته قد إتسعا وطنياً وعربياً ودولياً.

أما الجائزة فهي من تسليم لجنة تحكيمية يرأسها أوجين يونسكو من الأكاديمية الفرنسية على عملين أدبيين للشاعر هما « عهد البربرية » الصادر عن « لوسوي » و « تاريخ مصلوبي الأمل السبعة » الصادر عن « لا طابل زاز »

تضاف هذه الحجة للتوكيد على أن عبد اللطيف اللعبي يستمد دفقه الشعري من موقعه الملتحم بقضايا الانسان في المغرب، وفي تلك البلاد المهاجرة الى تحررها .

هنيئاً لنا وللصديق الشاعر عبد اللطيف اللعبي.

نتمنى أن يمتد إجراء السراح ليشمل باقي المعتقلين السياسيين، ومن بينهم الصديق الناقد عبد القادر الشاوي، والشاعر عبد الله ازريقة.

« الثقافة الجديدة »

المشروع : مجلة جديدة من أجل توطيد الفكر الاشتراكي

تعزز صف الثقافة التقدمية المغربية مؤخراً بصدور العدد الأول من مجلة « المشروع » عن لجنة الدراسات التابعة للجنة الادارية الوطنية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رافعة شعاراً لها : « من أجل توطيد الفكر الاشتراكي »

تتنوع دراسات العدد بين فكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية...ومن بين الاسماء المساهمة نذكر: محمد عابد الجابري، عبد الله العروي، فتح الله و لعلو، الحبيب المالكي، خالد عليوة، محمد برادة..

وقد صدّر للعدد الأول عبد الرحيم بو عبيد بمقدمة قيمة من بين ما جاء فيها : «...وثقافة المستقبل لا يمكن أن تكون إحتكاراً لهيئة من الهيئات أو حزب من الأحزاب. إنها ستكون، بالضرورة، من نتاج كل المثقفين الذين يعملون من أجل المستقبل الذي ينشده شعبنا، المستقبل الذي يتحقق فيه تحرر الانسان المغربي من كل أنواع الاستغلال و الاستلاب. وتطمح هذه المجلة إلى أن تكون منبراً لجميع هؤلاء المثقفين الملتزمين بقضية التحرر و التقدم، دونما اعتبار لانتمائهم الحزبي أو عدم إنتمائهم. إن الانتماء الوحيد هو ذلك الذي يتحدد بالانخراط في المشروع الذي تطمح إلى حمله هذه المجلة، مشروع ثقافة وطنية تقدمية وشعبية بالمعنى الذي شرحناه أنفاً...»

بقي أن نقول إن « المشروع » سوف تصدر ثلاث مرات في السنة.. وليس لنا إلا أن نرحب بها ونتمنى لها الدوام والاستمرار.